



ABU DHABI GLOBAL MARKET
سوق أبوظبي العالمي

دليل ترخيص البنوك الرقمية في سوق أبوظبي العالمي

دليل إرشادي من سلطة تنظيم الخدمات المالية



المقدمة

تم إصدار هذا الدليل الإرشادي من جانب سلطة تنظيم الخدمات المالية، الجهة التنظيمية المستقلة للخدمات المالية التابعة لسوق أبوظبي العالمي، وذلك في إطار أنظمة الأسواق والخدمات المالية لعام 2015. ويهدف الدليل لتحديد الاعتبارات الرئيسية لسلطة تنظيم الخدمات المالية عند تقييم طلبات ترخيص البنوك الرقمية في سوق أبوظبي العالمي بما يشمل أنشطة قبول الودائع، وتوفير الائتمان، والحسابات المصرفية للمعاملات، وتحويل الأموال وخدمات المدفوعات.

وبالنظر لتطورات ومستجدات حلول التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي، وفي سياق القوانين والأنظمة الحالية المتعلقة بعمل البنوك، تقوم سلطة تنظيم الخدمات المالية بالتشجيع على تأسيس البنوك الرقمية، كون سوق أبوظبي العالمي يوفر سلطة قضائية منظمة وبيئة مواتية وداعمة لنجاح نموذج البنوك الرقمية. وترى سلطة تنظيم الخدمات المالية أن البنوك الرقمية في سوق أبوظبي العالمي ستقدم حلاً مبتكرة للعملاء، وستضيف قيمة كبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الشركات والتجارة، وستسهم بشكل أكبر في تطوير النظام البيئي المالي الشامل، وتشجيع الإدماج، وتعزيز الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي و خارجه.

نظرة عامة

يعد تأسيس وتشغيل بنك رقمي عملية معقدة وذات متطلبات تنظيمية متعددة، ولذلك فإن هذا الدليل الإرشادي يسعى لتوضيح وتحديد المتطلبات التنظيمية الشاملة، وتبسيط الضوء على الاعتبارات الإضافية المحددة فيما يتعلق بترخيص البنوك الرقمية.

ويشار إلى أن البنك الرقمي هو بنك يقبل الودائع، ويمارس أنشطة الخدمات المالية الأخرى ذات الصلة، وذلك من خلال الوسائل الإلكترونية أو الرقمية بشكل أساسي عوضاً عن التفاعل الفعلي مع العملاء. وترى سلطة تنظيم الخدمات المالية بأن البنوك الرقمية هي عرضة لمخاطر محددة مثل تكنولوجيا المعلومات، والأمن السيبراني، والمخاطر التشغيلية المتزايدة، بالإضافة للمخاطر المعتادة التي تواجه المؤسسات المالية التقليدية التي تقبل الودائع بموجب ترخيص "الفئة الأولى" الممنوح من سلطة تنظيم الخدمات المالية، مثل مخاطر الائتمان، والسوق، ومعدل الفائدة، ومخاطر السيولة. ولذلك يجب أن يثبت كل طلب لترخيص بنك رقمي قدرته على الامتثال مع معايير الترخيص والالتزامات التنظيمية المماثلة لمتطلبات ترخيص البنوك التقليدية في سوق أبوظبي العالمي.



الاشتراطات الأولية

تضع سلطة تنظيم الخدمات المالية في اعتبارها عند النظر في طلبات ترخيص البنوك الرقمية في سوق أبوظبي العالمي عدة اشتراطات أولية منصوص عليها في إطار أنظمة الأسواق والخدمات المالية والفصل الخامس من الأنظمة العامة لسلطة تنظيم الخدمات المالية، والتي تشمل الحاجة لتوفير موارد كافية ومناسبة، بما في ذلك الموارد المالية، والجدارة، والانضباط، في حال أمكن الإشراف على المؤسسة بشكل فعال، وتقديم ترتيبات الامتثال المقترحة، بما في ذلك الترتيبات السياسية والإجرائية.

الأسس المنطقية وخطة العمل

يجب أن يتضمن الطلب الناجح والمتكامل لترخيص بنك رقمي في سوق أبوظبي العالمي خطة عمل تنظيمية موثوقة وشاملة تستعرض بشكل واضح الأساس المنطقي للطلب، وتقدم نموذج عمل مستدام وقابل للتطبيق. ويحتوي نموذج ترخيص طلبات البنوك الرقمية المتاح عبر سلطة تنظيم الخدمات المالية على خطة عمل نموذجية، والتي إذا تم استكمالها بالشكل الصحيح فإنها ستعزز من شمولية طلب الترخيص المقدم، حيث أن سلطة تنظيم الخدمات المالية هي سلطة قائمة على تنظيم الأنشطة، وبالتالي فيجب أن تغطي خطة العمل المقدمة كافة جوانب الأنشطة المقترحة بما يشمل بالإضافة للأعمال المصرفية الأنشطة مثل قبول الودائع.

ويجب أن توضح خطة العمل التنظيمية المقدمة وجود صلة واضحة بين الأسواق المستهدفة والعملاء، والخدمات المقترحة التي سيتم تقديمها، والتوقعات المالية التي يجب أن تكون مبنية على نظرة واقعية للإيرادات المحتملة وتوقيتها والمصروفات.

الهيكل القانوني

ترحب سلطة تنظيم الخدمات المالية بكافة الطلبات المقدمة لترخيص البنوك الرقمية في سوق أبوظبي العالمي، وتتوقع تلقي اهتمام ثلاثة فئات رئيسة بما يشمل البنوك التقليدية التي تسعى لتأسيس بنوك رقمية أو أفرع لبنوك رقمية، وشركات عروض القيمة المبتكرة، والشراكات القائمة بين شركات التقنية والمؤسسات المالية.

ويتمتع نظام سلطة تنظيم الخدمات المالية لترخيص البنوك الرقمية بالقدرة على استيعاب أفرع البنوك القائمة والخاضعة للرقابة التنظيمية حالياً، والشركات المسجلة في سوق أبوظبي العالمي. ولا تخضع الفروع لمتطلبات رأس المال التحوطي المحددة من سلطة تنظيم الخدمات المالية، وبالتالي يجب الحصول على موافقة الهيئة المنظمة لمقدم الطلب. أما الشركات التابعة لشركة أم فسيتم تصنيفها كشركات محلية في سوق أبوظبي العالمي بحيث تكون كيان قانوني مستقل تتمتع بهيئة إدارة وموارد رأسمالية خاصة بها.



وسيتطلب إطار العمل القانوني لسلطة تنظيم الخدمات المالية، وتحديدًا التحوطي الاستثماري، والوساطة التأمينية والقوانين المصرفية، من الجهة مقدمة طلب ترخيص البنك الرقمي أن تكون مملوكة بحصة أغلبية من مؤسسة قائمة ومنظمة تقبل الودائع. ومع ذلك فإن سلطة تنظيم الخدمات المالية ستعيد النظر في تعديل القوانين بما يسمح باستيعاب طلبات البنوك الرقمية الناشئة التي لا تستوفي المتطلبات الحالية، حيث يتطلب القيام بإعادة النظر في مثل هذه الطلبات توفر الموارد الكافية لدى مقدم الطلب بما يشمل السلامة والمصادقية المالية لكافة المساهمين اللذين يقومون بتقديم الدعم المالي، وتطبيق الأنظمة والقواعد القوية، وتوفير الإدارة بما يشمل أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين الذين يتمتعون بالخبرة المناسبة في إدارة المؤسسات المالية المنظمة.

وتتوقع سلطة تنظيم الخدمات المالية من مقدم طلب الحصول على ترخيص البنك الرقمي أن يتمتع بالدراية الكاملة والاجراءات لمراقبة القيود الاتحادية المفروضة على قبول الودائع بالدرهم الإماراتي أو الودائع من أسواق الدولة، وعلى التعامل بالدرهم الإماراتي كما نص عليه القانون الاتحادي رقم (8) لعام 2004. وهو ما يعني أن البنوك الرقمية المرخصة في سوق أبوظبي العالمي ستكون بالحاجة لتأمين تسهيلات بنوك مراسلة في دولة الإمارات أو خارجها.

ويجب على البنوك الرقمية لتكون مرخصة ومنظمة من سلطة تنظيم الخدمات المالية أن تتخذ من سوق أبوظبي العالمي مقر لها وأن تكون مسجلة أو مؤسسة من جانب سلطة التسجيل في سوق أبوظبي العالمي.

الملكية والتحكم

ستقوم سلطة تنظيم الخدمات المالية بطلب معلومات عن الملاك المستفيدين النهائيين من البنك الرقمي، وعن المؤسسات والأشخاص الطبيعيين المتحكمين اللذين يمتلكون نسبة تتجاوز الـ 10% من الجهة مقدمة الطلب أو أي جهة قابضة. وبشكل يتماشى مع ذلك، ستقوم سلطة تنظيم الخدمات المالية بمراجعة أي روابط وثيقة أو أطراف متصلة ضمن الهيكل التنظيمي الشامل.

التوظيف

ستتوقع سلطة تنظيم الخدمات المالية أن تتضمن طلبات ترخيص البنوك الرقمية توضيحاً حول الموارد البشرية المقترحة، والتي يجب أن تكون متناسبة من حيث العدد والخبرة مع حجم الأنشطة المراد تنفيذها. ولا تقوم سلطة تنظيم الخدمات المالية بتحديد حجم مجلس الإدارة، ولكنها ستقوم بتقييم أعضاء المجلس الأفراد، وأخذ نظرة شاملة للتكوين العام لمجلس الإدارة، كما ستتوقع أن يتمتع المجلس بتوازن بين الخبرات المصرفية، والتكنولوجيا المالية، والحوكمة، وكذلك نسبة كبيرة من المدراء المستقلين وغير التنفيذيين.



ويجب أن يتواجد المسؤول التنفيذي الأول عن قيادة فريق الإدارة التنفيذي في دولة الإمارات، كما يجب أن يحمل في رصيده خبرات متعددة تجمع بين الخدمات المصرفية التقنية والإدارة التنفيذية بما يتناسب مع الأنشطة المقترحة للبنك الرقمي.

ويجب كذلك أن تغطي المناصب الإلزامية الأخرى لفريق العمل مجالات الامتثال، ومكافحة غسل الأموال، والتمويل، والتي يجب أن يتولاها جميعاً أفراد ذوي خبرات مناسبة مع الفصل الواضح بين أدوارهم ووظائف العمل. وفي حين أن التعيينات ليست إلزامية بموجب الأنظمة، إلا أن سلطة تنظيم الخدمات المالية ستوقع أن يعين البنك الرقمي أيضاً أفراداً ذوي خبرة للإشراف على جوانب المخاطر وتقنية المعلومات.

الحوكمة – الإدارة، والأنظمة والضوابط

يجب على مقدمي طلبات ترخيص البنوك الرقمية توضيح البنية التشغيلية التي تقسم المسؤوليات الكبيرة بين أعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا بطريقة تلبى متطلبات حوكمة الشركات. كما يجب أن يشمل مجلس إدارة البنك الرقمي والإدارة العليا على مزيج مناسب من الأفراد الذين يتمتعون فيما بينهم بالمعرفة والمهارات والخبرات والالتزام بالوقت للقيام بواجباتهم بشكل فعال. ويجب تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح، مع وجود قنوات محددة لرفع التقارير، والفصل بين وظائف الأعمال والرقابة.

ويجب أن يكون لدى البنك الرقمي كذلك أنظمة وضوابط معمول بها لمعالجة المشكلات بما في ذلك إدارة المخاطر، والامتثال، والسلوك، وتضارب المصالح، والتدقيق الداخلي، واستمرارية العمل.

تعهد الأعمال

لا تمنع سلطة تنظيم الخدمات المالية بتعهد الأعمال (الاستعانة بمصادر خارجية)، ولكن يجب على البنك الرقمي أن يدرك بأنه سيظل مسؤولاً عن أي وظائف تقوم بها أطراف ثالثة، سواء كانوا جزءاً من نفس المجموعة أم لا. وسيحتاج البنك الرقمي إلى توضيح أي ترتيبات تعهد سيتخذها ضمن طلب الترخيص المقدم، كما يجب عليه توضيح سياسات وإجراءات امتثال أعمال التعهد مع المتطلبات المحددة. وستكون سلطة تنظيم الخدمات المالية مهمة بمعرفة تخصيص الموارد المتفق عليه، بالإضافة لخبرة وقدرة مزود الخدمة الخارجي.

إدارة المخاطر

يجب أن يكون البنك الرقمي، كما هو الحال مع المؤسسات المالية التقليدية، مدركاً للمخاطر التي يتعرض لها، وأن يقوم بتنفيذ العمليات، والضوابط، وأنظمة الرقابة المناسبة لتحديد، وقياسها، ومراقبتها، وإدارتها. ويجب على البنك الرقمي أن يدرك أيضاً بأن بعض المخاطر، مثل المخاطر التشغيلية، سيتم تضخيمها من خلال نموذج أعماله.



وسيتعين على البنك الرقمي أن يضع في الاعتبار على أقل تقدير، مخاطر الائتمان، وجميع مكونات مخاطر السوق، وكذلك مخاطر التشغيل. كما يجب على مقدمي طلبات ترخيص البنوك الرقمية توضيح النهج المتبع في حالات المخاطر عبر وثيقة عملية تقييم المخاطر الداخلية (IRAP)، وتقديمها مع طلب الترخيص. وستتوقع سلطة تنظيم الخدمات المالية من البنوك الرقمية المرخصة إعادة تقييم وتحديث نماذج المخاطر الخاصة بها بشكل منتظم.

مخاطر تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني

نظراً لطبيعة عمل البنك الرقمي، فقد تشكل المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا مصدراً رئيساً للقلق، بما في ذلك المخاطر ذات الصلة بأمن المعلومات، واتصال الأنظمة وسلامتها، واستمرارية العمل. وستتوقع سلطة تنظيم الخدمات المالية من مقدمي طلبات ترخيص البنوك الرقمية بناء أنظمة قوية لتقنية المعلومات، والعمل على اختبارها بحثاً عن أي نقاط ضعف قبل البدء بالعمل. وعلاوة على ذلك، ستتوقع سلطة تنظيم الخدمات المالية أيضاً أن يكون لدى البنك الرقمي تدابير محددة معمول بها يتم اختبارها قبل بدء العمل لمعالجة مخاطر الأمن السيبراني.

ويجب على مقدمي طلبات ترخيص البنوك الرقمية عدم الاستهانة بالوقت الذي تستغرقه عملية بناء وتطبيق أنظمة قوية لتكنولوجيا المعلومات، والتي قد تتطلب التواصل والاتفاق مع طرف ثالث لتزويد الخدمة. وتقبل سلطة تنظيم الخدمات المالية الحلول السحابية لإدارة البيانات.

وستتطلب سلطة تنظيم الخدمات المالية من البنوك الرقمية قبل منحها الترخيص النهائي للعمل، إخضاع أنظمتها المتصلة بتكنولوجيا المعلومات لاختبارات الاتصال والأمان من قبل طرف ثالث مستقل ومتخصص، حيث ستشكل هذه الاختبارات كذلك الأساس لتصديق مجلس الإدارة على الجاهزية التشغيلية للبنك الرقمي.

الجريمة المالية

تعتبر سلطة تنظيم الخدمات المالية بأن عمليات تقييم الجريمة المالية، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، ومخاطر الاحتيال، تعد من الاعتبارات الرئيسية للأعمال المصرفية، وهي تنطبق بذات الأهمية على أعمال البنوك الرقمية. ولذلك فإن سلطة تنظيم الخدمات المالية تتوقع بأن يكون لدى مقدمي طلبات ترخيص البنوك الرقمية سياسات وإجراءات واضحة ومحددة لتلبية متطلبات وقواعد وتوجيهات مكافحة غسل الأموال والعقوبات.



متطلبات التحوط ورأس المال

إن شرط رأس المال الأساسي المطبق على البنوك الرقمية التي تقبل الودائع ضمن "فئة التحوط الأولى" هو 10 ملايين دولار. ومع ذلك، فمن المرجح أن يتم تطبيق الحد الأدنى لرأس المال القائم على أساس المخاطر كمتطلب أعلى، حيث يتم احتساب ذلك على أساس إجمالي المخاطر التي سيواجهها البنك الرقمي في سياق أنشطته وعملياته التشغيلية، وهو يشمل معدل الشق الأول بالنسبة لرأس المال المشترك (CET1)، ومعدل الشق الأول لنسبة كفاية رأس المال بنسب 6% و8% على التوالي، مع تحقيق نسبة 2.5% لاحتياطي الحفاظ على رأس المال، مع حد أدنى لنسبة الرفع المالي عند 3%.

وتتوقع سلطة تنظيم الخدمات المالية من مقدمي طلبات ترخيص البنوك الرقمية تقييم تغطية رأس المال، والسيولة، وتمويل الطوارئ، وذلك كجزء من عملية التقييم الداخلي الموضوعية والشاملة لكفاية رأس المال (ICAAP)، وتضمن نتائج التقييم مع طلب الترخيص المقدم.

خدمات الدفع

يتيح نظام سوق أبوظبي العالمي إلى جانب ترخيص البنوك الرقمية ضمن "الفئة الأولى"، استيعاب طلبات الترخيص المقدمة من الشركات التي تتطلع إلى نشر حلول مبتكرة في المدفوعات، مثل المحافظ الإلكترونية، والرموز المميزة، وبطاقة القيمة المختزنة، حيث يمكن وفقاً للخدمات المقدمة منح هذه الشركات أشكال أخرى من الترخيص، والتي تندرج عادةً ضمن تراخيص "الفئة 3C"، وتتطلب عبئاً تنظيمياً ورأسالياً أقل مقارنةً بترخيص البنك الرقمي الكامل.

عملية تقديم طلبات الترخيص

سيكون فريق عمل سلطة تنظيم الخدمات المالية مسروراً بالتواصل مع الأطراف والجهات المهتمة بترخيص البنوك الرقمية في سوق أبوظبي العالمي. نرجو مراسلة سلطة تنظيم الخدمات المالية عبر البريد الإلكتروني: authorisation@adgm.com

تتمثل الخطوات المعتادة لعملية تقديم طلبات الترخيص في عقد اجتماع أولي لاستكشاف وبحث مقترح الترخيص، يليه تقديم مسودة خطة عمل تنظيمية مكتملة قبل تقديم الطلب الكامل، والذي ستقوم سلطة تنظيم الخدمات المالية بالرد عليه خلال فترة أسبوعين تقريباً. وبمجرد تقديم الطلب المكتمل للترخيص، ستسعى سلطة تنظيم الخدمات المالية واعتماداً على محتوى خطة العمل واكتمال الطلب المقدم، بإبداء قرارها بشأن إصدار الموافقة المبدئية في غضون 10 إلى 12 أسبوعاً، حيث ستمنح الموافقة المبدئية لمقدم الطلب اليقين بالحصول على الترخيص النهائي، كما ستتمكنه من البدء بتأمين مقر العمل، وتعيين الموظفين، وبناء النظم والبنية التحتية اللازمة لبدء تشغيل البنك الرقمي.



وتتوقع سلطة تنظيم الخدمات المالية حاجة بعض مقدمي طلبات ترخيص البنوك الرقمية لبعض الوقت للوفاء باشتراطات الحصول على الموافقة الأولية الخاصة بهم، ولذلك فإن فريق عمل سلطة تنظيم الخدمات المالية سيواصل العمل عن قرب مع هذه الجهات خلال تلك الفترة لتقديم الدعم والمشورة المطلوبين وصولاً للحصول على الموافقة الأولية.



ملخص متطلبات ترخيص البنوك الرقمية في سوق أبوظبي العالمي

| | |
|---|-----------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none">• توفير موارد كافية ومناسبة، بما في ذلك الموارد المالية.• الجدارة والانضباط.• امكانية الإشراف على المؤسسة بشكل فعال.• ترتيبات الامتثال وإدارة المخاطر. | الاشتراطات الأولية |
| <ul style="list-style-type: none">• يجب أن تكون موثوقة وشاملة.• تستعرض بشكل واضح الأساس المنطقي للطلب.• تقدم نموذج عمل مستدام وقابل للتطبيق.• تغطي كافة جوانب الأنشطة المقترحة. | خطة العمل |
| <ul style="list-style-type: none">• فرع أو شركة في سوق أبوظبي العالمي، ووجود مقر في السوق.• بنك أم• ملكية مقنعة، وحوكمة، وإدارة عليا. | الهيكل القانوني |
| <ul style="list-style-type: none">• المؤسسات أو الأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون نسبة أكثر من 10% | المتحكمين |
| <ul style="list-style-type: none">• الوظائف المتحكمة:<ul style="list-style-type: none">- مدراء مرخصين. ستأخذ سلطة تنظيم الخدمات المالية نظرة شاملة للتكوين العام لمجلس الإدارة.- مسؤول تنفيذي أول مقيم في دولة الإمارات.• وظائف معترفة:<ul style="list-style-type: none">- موظف امتثال (مقيم في دولة الإمارات).- موظف تبليغ عن عمليات غسل الأموال.- موظف تمويل.• معالجة وظائف الإدارة العليا مثل رئيس الأعمال، والرئيس التنفيذي للمخاطر، والرئيس التنفيذي للتكنولوجيا. | التوظيف |
| <ul style="list-style-type: none">• توضيح البنية التشغيلية لتقسيم المسؤوليات الكبيرة بين أعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا.• مزيج مناسب من الأفراد الذين يتمتعون فيما بينهم بالمعرفة والمهارات والخبرات والقدرة.• تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح. | الإدارة، والأنظمة والضوابط |



| | |
|--|---|
| <ul style="list-style-type: none">• لا يمكن تعهيد المسؤولية.• التوضيح التام للمهام التي يتم تعهدها.• خبرة وقدرة مزود الخدمة الخارجي. | التعهد |
| <ul style="list-style-type: none">• الوعي بالمخاطر التي يمكن التعرض لها.• القيام بتنفيذ العمليات، والضوابط، وأنظمة الرقابة المناسبة لتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، وإدارتها.• بعض المخاطر، مثل المخاطر التشغيلية، سيتم تضخيمها.• تضمين وثيقة عملية تقييم المخاطر الداخلية. | إدارة المخاطر |
| <ul style="list-style-type: none">• بناء أنظمة قوية لتقنية المعلومات واختبارها قبل بدء العمل.• اتباع سياسات وإجراءات متعلقة بالأمن السيبراني.• عمل مراجعة واختبارات مستقلة. | مخاطر تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني |
| <ul style="list-style-type: none">• تعد الجريمة المالية، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، ومخاطر الاحتيال من المخاطر الرئيسية التي تتطلب سياسات وإجراءات شاملة. | الجريمة المالية |
| <ul style="list-style-type: none">• لا متطلبات على الفروع، فقط السيولة.• المتطلبات الأعلى للشركات المؤسسة في سوق أبوظبي العالمي:<ul style="list-style-type: none">- رأس المال الأساسي: 10 ملايين دولار- الحد الأدنى لرأس المال القائم على أساس المخاطر والمعتمد على إجمالي المخاطر. معدل الشق الأول بالنسبة لرأس المال المشترك (CET1)، ومعدل الشق الأول لنسبة كفاية رأس المال بنسب 6% و8% على التوالي.• التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP). | رأس المال |
| <ul style="list-style-type: none">• استيفاء كافة الاشتراطات المطلوبة قبل بدء العمل. | الموافقة المبدئية |

- انتهى -